الارشاد الاجتماعي

وعلى أي أساس يجب أن يقوم ؟

الدراسة التشريعية

لكل علم موضوع يختص به دون غيره ، ويبحث في مشكلاته وشتى بحوثه . فاذا اختص التشريع بالانسان وتاريخه ، والفقه بالقوم وحركاتها ، فبأي شيء يختص العالم الاجتماعي ؟

إنه يختص بالأحداث الاجتماعية ، فما على الباحث إلا أن يدرس الأمور الاجتماعية ، بعد أن يترك جانباً ظواهرها الشخصية ، وأهواء نفسه ، ليصل عندئذ الى ايجاد القوانين التي تسير عليها .

وقد يجد بعضهم شبهاً بين الأحداث التاريخية والاجتماعية ، وقد يظن أن موضوع العلوم البيولوجية والنفسية والاجتماعية واحد ، مع ان لكل واحدة من هذه المعارف خصائص ومميزات .

فالحوادث التاريخية والحوادث الاجتماعية قد تتشابه كثيراً ، ولكن الخلاف بينها ينحصر في وجهة النظر وطريقة البحث . فالمؤرخ يدرس حدثاً مقترناً بالزمان والمكان ، أما الاجتماعي فيخرج من الزمان إلى المكان ، ويجمع عدة حوادث تشابهت ، ويلخصها ، ليأتينا بالقوانين التي تسير عليها .

وعليه فإن الأحداث الاجتماعية مستقلة عن الأحداث التاريخية والبيولوجية والنفسية .

وقد قال دوركايم في كتابه عن الانتحار : « إذا كان هناك علم للأحداث الاجتماعية ، فلا بد له من أن يقوم بدرس عالم جديد ، يختلف عما تدرسه سائر العلوم ، ولا يؤبه لهذا العالم الجديد إلا إذا كان مكوناً من مجموعة من الحقائق »(١)

---

(١) راجع Durkheim; Le Suicide الانتحار

وراجع أيضاً علم الاجتماع الديني للاستاذ يوسف شلحت — الفصل الاول — توطئة

والحق أن الأحداث الاجتماعية حقائق واضحة ، أي إنها لا تقل في حقيقة وجودها عن الأشياء المادية . و « الشيء » في حد ذاته يمتاز بكونه لا يتغير طوعاً لإرادة الانسان ، وإذا أراد الانسان أن يحدث فيه بعض التغيرات ، عليه أن يبذل بعض الجهد ، بسبب الموانع والعراقيل التي يضعها « الشيء » في وجهه . والاحداث الاجتماعية تغير الصفة فهي لا تخضع لإرادتنا ، بل ان ارادتنا هي التي تتقيد لها ، وإذا حاولنا مقاومتها ، وأفلحنا في محاولاتنا ، فالقوات التي تضعها في وجهنا والصعاب التي تقابلنا هي الدليل على استمرارها علينا .

لا نريد أن نذهب إلى حد القول بأن الاحداث الاجتماعية هي أشياء مادية ، إذ أن القول بمادية هذه الاحداث مبناه أنها كالأشياء خاضعة لقوانين حتمية تحدد التغير في الباحث دقة أن لا يتسرب لنفسه فكرة الجبر الاجتماعي ، ولكننا نقصد إلى أن نقول إن الاحداث الاجتماعية ليس أمرها فوضى لا قياس لها تقاس عليه ، بل إنها تخضع بدورها لقانون « السببية » الذي يعرفه العلم الحديث في ميدان التجربة ، وان كان يتحتم على الباحث الاجتماعي ان يقوم بإجراء تجارب كتلك التي يقوم بها الكيماوي ، وهذا ما عده بعض المفكرين ، ومن أشهرهم « جون ستيوارت مل » إلى القول باستحالة التجربة في العلوم الاجتماعية .

على أن الأصح أن يقال ، إن القانون ، وهو مظهر وثمرة التفكير العلمي الدقيق ، لا يمكن وحده أن يستطيع بحث المجتمع في التقلب الفني أو التمرذجي الذي يريده ، فالمصلحون والمشرعون ، كما لا يخفى رعيه ، في أن يكون الذكاء الاجتماعي الأول لحارة الدهراء والعقل الذي يمسكه ، بدون أن يكون التجربة العلمية الناجحة دائماً ، أو المعول الأول دائماً عند تنفيذ برنامج الاصلاح الاجتماعي جملة وتفصيلاً ، ولعلنا نستطيع بعد ذلك أن نرد على الفكرة الشائعة التي أثيرت في اعتراضات نظرية طالما عالجناها ولما نقدرها بمناسبة عرض مشروع القانون المدني الجديد في بريطانية المصرية ، وكيف انصب اعتراض جملة فقهائنا على تأكيد خطورة ذلك المبدأ الذي ينادي بأن نفزع إلى سلاح التشريع كلما توهمنا أن ثمة نقصاً يعترض تراثنا القانوني في أي ناحية من نواحيه المتعددة .

فاذا كان هذا هو المثال في ميدان من صميم القانون وموصول بأوثق أواصر النسب الى التشريع كعلم وفن ، فكيف به في ميدان الارشاد الاجتماعي الذي يعتمد أول ما يعتمد على إحسان سياسة التوجيه قبل اتقان مهنة التقنين ، ويعني أول ما يعني بتلقين الأخلاق الاجتماعية عن طريق الاقناع والاختيار لا عن طريق الاكراه والضغط والجبر ؟

* * *

إن الحقيقة الجديرة باعتبارنا ، والتي دلت عليها الحوادث والوقائع في مجتمعات شتى لا ينقصها أن توصف بالتحضر والرقي ، تعدونا الى أن نجعل التشريع آخر ملجأ نلجأ إليه ، بل إنها لتحثنا على أن نجعل أي تشريع من تشريعاتنا صدًى أميناً لثروتنا المادية وملابساتنا الاجتماعية وبخاصة من النواحي العقلية والنفسية والأخلاقية ، حتى لا نجيء هذه التشريعات بمثابة أثواب فضفاضة يتعثر فيها الشعب ، أو ثقل ألفازاً ومُعَمَّيات لا نربط بينها وبين عقلية الشعب المتطلب لإشرابها وتشبعها أية رابطة من روابط الانسجام والتلاؤم والاقتناع بصواب الحقائق التي تنطوي عليها هذه التشريعات ، وليس من بدع في هذا الأمر ولا غرابة ، وبخاصة إذا عرفنا أن القانون لم يخلق المجتمع البشري ولكن المجتمع هو الذي خلق القانون ، وتطور المجتمع البشري هو الذي ساعد على تطور القانون ومكّن له من أن يستجيب الى الصور التي تلبي حاجات الجماعة البشرية وتماشي مطالبها العادلة .

اذا أدركنا هذه الحقائق كلها ، أمكننا أن نكشف السر في تقاعس كثير من التشريعات الوطنية عندنا عن تلبية مطالب الجماعات ، ويطرق في موردها وتلاشيها تدريجاً الى حد نسيان أمرها ، بعد ما أثارت من الضجة والدوي ساعة ميلادها وإخراجها للافراد في صورة قواعد ملزمة .

ولقد عانت مصر ذاتها هذه التجربة وستظل تعانيها طيلة فترة الانتقال التي تجتازها منذ ثورة عام ١٩١٩ . فلقد تفتحت روح القومية المصرية تفتحاً سريعاً وانبعثت تطلب آفاقاً جديدة من العيش ، فكان أن حاولت الأداة التشريعية مسايرة هذه النهضة في كثير

من مناحي الحياة ، ووقفت في بعض خطواتها على حين أنها تعثرت تعثراً ملحوظاً في بعضها الآخر ، مما يدلنا أقطع الدلالة على أن كل إصلاح لم يختمر بعد في نفسية الجماهير ولم تهضمه بعد عقلية أبناء الطبقة المطالبة بإطاعة القانون الاصلاحي الموضوع لصالحها ، لا يكون مآله إلاّ الاخفاق والفشل واستبعاده من ثبت النظم الاجتماعية التي تسير على نهجها حياة الجماعة .

إذنا إذن يجب أن نطامن من تحمسنا الثائر للاصلاح الاجتماعي عن طريق التشريع ، وبالتالي ، من الايمان الأعمى بجدوى القاعدة الملزمة في تثبيت أقدام الارشاد الاجتماعي وتقوية معنوية المرشدين . وأحجى بنا وأولى أن نكوّن العقلية الاجتماعية المستنيرة عن طريق التدرج الوئيد الذي تمليه طبائع الأشياء في نطاق الاجتماع ، من أن نحاول الطفرة بأفراد الشعب الى حد الكثرة به بصورة قد يستحيل بعدها إقالته من عثرته أو تخليصه من كبوته ، فضلاً عما يتخلف في نفسية الجماهير من جراء ذلك من سوء ظن بالمشرّعين وواضعي القوانين .

على أن هذه الحقائق كلها ليست بحالة دون اليد في دراسات فنية اجتماعية مقارنة يتوفر عليها نخبة من المتفلسفين من الدراستين القانونية والاجتماعية ، ويتم اعدادها وتحضيرها في جوّ التعاون المشترك ، ولتحاول بدراسة المشكلات التي نشعر أن عقلية الشعب قد بلغت إزاءها حداً من النضج والفهم يجعلها سهلة التقبل لكل إصلاح يأتيها عن طريق التشريع

* * *

ولقد توفرت وزارة الشؤون الاجتماعية بالفعل على اعداد طائفة من هذه الدراسات ، تتعلق بالطفولة المشرّدة والأبوّة غير الجديرة بهاية أبنائها وبمشكلات الطلاق وتعدد الأزواج الى غير ذلك من الدراسات التي بلغ نضجها درجة عالية من التجديد والاتقان ، لولا ما شاب بعضها من روح التسرع المسيئة التي أشرنا إليها ولولا ما يؤخذ على بعضها الآخر من تخاذل الدراسة الاجتماعية أو تخلفها عن مسايرة الدراسة الفنية جنباً الى جنب ، كما يلم المشرّع ، وهذا أمرٌ من الأهمية بمكان ، بروح الموضوع من الناحية الاجتماعية وحقيقة

العقد التي يجب عليه معالجتها وحلها ، كي يستطيع أن يحكم بعد ذلك على مدى جدوى الثوب التشريعي في إعداد المشروع وإخراجه الى حيز الوجود .

* * *

لهذا أرى — ويرى معي الكثيرون — أن تكون الرابطة التي تربط بين أداة الدراسة الاجتماعية ، ممثلة في ادارة الارشاد الاجتماعي ، وبين أداة الدراسة التشريعية ممثلة في ادارة البحوث الفنية والتشريع ، على أقوى ما تكون الروابط ، بل إني لأذهب إلى أبعد من ذلك فأنادي بوجوب إدماج كل من هاتين الادارتين في ادارة كبيرة شاملة تتولى العملين جميعاً وتشرف بعبء العمل من بدايته الارشادية إلى نهايته الفنية العلمية . وهنا سيظهر لنا مدى التفاعل بين الحقائق الاجتماعية في محيط الحياة العملية ، وبين الحقائق التشريعية في أدق صورها العلمية والفنية ، حقيق أن يكشف لنا عن آفاق جديدة من الاصلاح تجيء أكثر مسايرة لواقعية الحياة القومية المصرية ، من هذه المحاولات الاصلاحية العرجاء التي لا يكاد يجمعها جامع أو يربط بينها رابط .

ولا وقت أقول إن التخصص مفقود ، أو يكاد يكون مفقوداً في إدارة الارشاد والحال كذلك في قسم التشريع الحالي بادارة البحوث ، إذ أن تنظيم الوضع الجديد المقترح لا يمكن أن يؤتي بثمرته المرجوة إلا بواسطة تكثير عدد الاخصائيين في كل من فروع الادارتين واستبدالهم بغيرهم من غير المتخصصين الذين يعملون فيهما

* * *

وإلى هنا تنتهي فصول البحث وقد راعيت فيها عناية المقل العلمي ، والتفصيلات المرهقة كي أخلص منها الى صورة لعلها تكون أقرب إلى الموضوع في أذهان القراء ولعلها تجعلهم بعد ذلك يؤمنون بخطورة مشكلات الارشاد الاجتماعي وبخطورة موضوع الاصلاح الذي يجيء عن طريق الارشاد .

جمال الدين حمدي

رئيس الارشاد الاجتماعي بوزارة الشؤون